

وقال ابن سبغين وقال الباطن المكي جملتها من اقوال
الصالحين فوجدت في العقبة وهي الشرك والاصرار على
العصية والنقوض من امة الله والادب من مكالمه والبرقة
في اللسان وهي شهادة النبي ووقف المحضات واليمين
العوسس والجر والادب البطن شرب الخمر والكلام السليم
والالبراء ما شتان في الفرج وما الزنا واللواط ما شتان
في اليدين وما القتل والسرقة واحد في المجلين وهو
الفرار من الزحف وواحد يتعلق بجميع الجسد وهي
عقوق الوالدين والذي لم يحصر وها بعد منهم من
كل ما نهى الله عنه في القرآن فهو كبيره وما نهى عنه
الرسول فهو صغيره وقيل انقضت الشرايع على ماء
خمرهم فهو من الكبائر وما كان محرما في شريعة
دون شريعة فهو صغيره وقيل كل العن الله وسواه
فاعله فهو كبيره وقالوا النسبة الى الجراحة على الله
بجانه

كباش

بجانه معصية ومخالفة امره كليل فالنظر الى من عصي
امرته وهتكه حرامه يوجب ان تكون الذنوب كلها
كبائر وهي مستوية في هذه المعصية ويصح هذا ان
الله سبحانه لا ينزه الذنوب ولا ينالها ولا يكونها يعظمها با
لغيبته اليه الكبر من بعض فلم يبق الا مجرد معصيته ومخالفته
ولا فرق بين ذلك قالوا ويدل عليه ان مفسدة الذنوب لهما هي
تابعة للجراحة والتوثب على حق الرب سبحانه وبها ولهذا
لو شرب رجلا خمر او طوى من جوارحه او هو لا يعتقد تحريمه
لكان قد جمع تحريمه لكان قد جمع بين الكبر والدين مفسدة
امر تكاتب الحرام ولو فعل تحريمه لكان اتى باحد المفسدين
وهو الذي يستحق العقوبة دون الاول فد اعلم مفسدة الذنب
تابعة للجراحة ويدل على هذا ان المعصية تنقض الاستحسان بما
المطاع ونهيه وانصاته وهذا لا فرق بين ذنب وذنب
فصل وكسف الغطاء عن هذه المسألة ان يقال ان الله